الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 5146 | الثلاثاء | 10 شوال 1446 هـ | 8 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

أكد أهمية انعقاد دورة "المجلس الاقتصادي والاجتماعي"

طلال النمش: نتطلع إلى صدور قرارات من القمتين العربية والتنموية لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك

جدول الأعمال يتضمن إقامة الاتحاد الجمركي العربي ومبادرة الرئيس الموريتاني حول "الاقتصاد الأزرق" كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة

مناقشة الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة

طلال النمش

أكد الوكيل المساعد بوزارة المالية للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال النمش أهمية انعقاد الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري للتحضير لأعمال القمة العربية المقبلة والقمة والتنموية المقررة ببغداد مايو المقبل.

وقال النمش في تصريح لـ "كونا" لدى مشاركته أمس الاثنين، في أعمال المجلس، ان الاجتماع جاء لدراسة وإعداد مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي سيدرج ضمن اعمال قمة الدورة العادية ال34 وكذلك مشروع جدول أعمال القمة العربية التنموية في دورتها الخامسة والمقرر عقدهما بالتزامن في بغداد.

وأضاف انه تمت الموافقة خلال الاجتماع على دمج الموضوعات التي كانت مدرجة ضمن مشروع جدول الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة ال34 ضمن مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح ان المشاركين بالاجتماع احيطوا علما بموضوعات جدول أعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتمت الموافقة على رفعها إلى اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وذكر النمش أن مشروع جدول الأعمال المرفوع للقمتين المقبلتين يتضمن عددا من المبادرات والمشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك والتقدم المحرز في استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولفت الى ان جدول الأعمال يتضمن أيضا بندا بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي ومبادرة الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني حول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة في العالم العربي اضافة الى الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)

واشار النمش إلى مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية عن الذكاء الاصطناعي حيث تم ادراجها أيضا ضمن مشروع الجدول فضلا عن بند حول الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي للفترة ما بين 2025 -2035.

كما أكد تطلع دولة الكويت الى صدور قرارات من القمة العربية العادية والقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

الاستعدادات للقمة الدولية ستبحث تأثيرات التطورات التكنولوجية

بولراس: دور كبير للكويت والدول النفطية في ضمان أمن الطاقة العالمي

اقتصادات الدول المنتجة تواجه تحديات مزدوجة ويجب عليها التكيف مع التغيرات في الطلب

فرح بولراس

أكدت الوكالة الدولية للطاقة أهمية الدور الذي تؤديه دولة الكويت والدول الأخرى المنتجة للنفط في ضمان استقرار أمن الطاقة العالمي في ظل التحديات الدولية المعاصرة فيما أشادت بالبرامج "الطموحة" التي بدأت دولة الكويت تنفيذها لتنويع اقتصاداتها.

جاء ذلك في مقابلة خاصة أجرتها "كونا" أمس الاثنين، مع مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوكالة الدولية للطاقة فرح بولراس، في ضوء التحضير لعقد قمة دولية في العاصمة البريطانية لندن حول مستقبل أمن الطاقة يومي 24 و25 أبريل الجاري والتي ستجمع قادة العالم لمناقشة المخاطر المتزايدة في سلاسل إمداد الطاقة العالمية.

وقالت بولراس إن قضايا استقرار أسواق الطاقة التقليدية لا تزال على رأس الأولويات فيما تطرح التحولات نحو الطاقة المنخفضة الكربون تحديات جديدة يضاف إليها الاضطرابات في سلاسل الإمداد بسبب الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة وتغيرات المناخ.

وشددت على أن دولة الكويت والدول الأخرى المنتجة للطاقة تمتلك "تاريخا طويلا" في تلبية احتياجات السوق العالمية من الطاقة بشكل موثوق ما يجعلها "عنصرا أساسيا" لاستمرار استقرار قطاع الطاقة العالمي.

وأوضحت انه من المتوقع على نطاق واسع أن يبقى هذا الدور "محوريا" رغم تراجع حصة النفط والغاز في مزيج الطاقة العالمي في ضوء التحولات نحو مصادر الطاقة المتجددة.

واضافت بولراس أن اقتصادات الدول المنتجة للطاقة تواجه تحديات مزدوجة ويجب عليها التكيف مع التغيرات في الطلب على الطاقة والوقود الأحفوري وتأثير ذلك على عائدات التصدير المستقبلية موضحة انه في الوقت ذاته يجب أن تضمن هذه الدول مرونة اقتصاداتها في مواجهة آثار التغيرات المناخية.

وأعربت عن اعتقادها بأن الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بموقع استراتيجي يسمح لها بالاستفادة من التحولات في قطاع الطاقة لمواجهة هذه التحديات.

واشارت الى أن دول المنطقة يمكنها استخدام مهاراتها ومواردها المتجددة لتعزيز التحول إلى الطاقة النظيفة من خلال استغلال البنية التحتية القائمة وتوجيه عائدات النفط والغاز نحو تطوير التقنيات المنخفضة الكربون حيث تستطيع هذه الدول تقليل انبعاثات قطاعات الطاقة والصناعة وفي ذات الوقت بناء اقتصادات أكثر استقرارا ومرونة في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

وعن مبادرات الوكالة ومقرها باريس لتعزيز التعاون بين الدول المنتجة والمنظمات الدولية اكدت بولراس ان الوكالة تواصل جهودها لتعزيز التعاون مع الدول المنتجة للطاقة من خلال "سياسة الباب المفتوح التي تهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون الفني بين الحكومات وقطاع الصناعة".

وبينت أنه في هذا الإطار قامت الوكالة بتعميق علاقاتها مع دول المنطقة بما في ذلك دولة الكويت التي بدأت تنفيذ برامج طموحة لتنويع اقتصاداتها مع وضع قطاع الطاقة في صميم هذه البرامج.

واشارت الى ان هذه الجهود تتضمن تقديم الدعم الفني للعديد من الدول المنتجة مثل العراق حيث ساعدت الوكالة في مجالات تقليل انبعاثات الميثان وحرق الغاز وتطوير خطط لتحسين قطاع الكهرباء لافتة الى ان الوكالة عملت مع سلطنة عمان لاستكشاف فرص توسيع استخدام الطاقة المتجددة وإعادة توجيه سلاسل إمداد النفط والغاز لتعزيز الصناعات المنتجة.

وقالت بولراس انه بالإضافة إلى ذلك فإن الوكالة تعمل حاليا على إعداد تقرير مهم حول مستقبل الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على تأثير التغيرات المناخية في المنطقة التي تشهد ارتفاعا في درجات الحرارة بمعدل ضعف المتوسط العالمي مما يزيد من الطلب على الطاقة لتلبية احتياجات التبريد وتحلية المياه.

وذكرت ان التقرير سيشمل تحليلا للطلب المستقبلي على الطاقة حتى عام 2035 ودور مصادر الطاقة المتجددة في استقرار الشبكات إلى جانب تقييم الاستثمارات اللازمة لتلبية هذا الطلب.

وتناولت المسؤولة بالوكالة الدولية للطاقة الاستعدادات للقمة الدولية في لندن بشأن مستقبل أمن الطاقة قائلة إنها "ستبحث تأثيرات الجغرافيا السياسية والتطورات التكنولوجية على أمن الطاقة بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول المنتجة للطاقة".

وأضافت أن المواضيع الرئيسية التي ستتم مناقشتها في القمة تتضمن التحولات في اتجاهات الوقود التقليدي وزيادة دور الكهرباء في أنظمة الطاقة وتوسع تقنيات الطاقة النظيفة وسلاسل إمداداتها بالإضافة إلى توافر المعادن الأساسية اللازمة لهذه التقنيات.

وبينت ان القمة المرتقبة ستتيح منصة للقيادات العالمية لتقييم التوجهات الحالية في أسواق الطاقة ووضع استراتيجيات للتعامل مع المخاطر التقليدية والناشئة في قطاع الطاقة.

وفي الختام اكدت بولراس ان الوكالة الدولية للطاقة ستواصل دورها البارز في تعزيز أمن الطاقة العالمي عبر تحفيز التعاون بين الدول المنتجة والمنظمات الدولية مع التركيز على ضمان استدامة التحولات في قطاع الطاقة وسط التحديات البيئية والاقتصادية.

خلال كلمتها في افتتاح الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي بمشاركة الكويت

هيفاء أبو غزالة: ضرورة تعزيز التعاون العربي لمواجهة تحديات الفقر والبطالة وتغير المناخ

يوسف الحمود: نشيد بالبرامج التي تقودها الجامعة العربية في مجال تمكين المرأة والتعليم والثقافة والشباب والرياضة

افتتاح أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

أكدت الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية السفيرة هيفاء أبو غزالة، ضرورة تعزيز التعاون العربي لمواجهة التحديات التنموية الراهنة ومنها الفقر والبطالة وتغير المناخ.

جاء ذلك في كلمة القتها أبو غزالة لدى افتتاح أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، أمس الاثنين، بمشاركة دولة الكويت في إطار التحضير للقمة العربية العادية القادمة والقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة.

وأوضحت أبو غزالة أن هذه التحديات تتطلب استجابة جماعية من الدول العربية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المستدامة مؤكدة أهمية مشاركة جميع الدول الأعضاء في النقاشات الجارية.

وشددت على ضرورة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول موضحة أن هذه الدورة تمثل فرصة لتطوير استراتيجيات مشتركة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

وبينت أنه سيتم مناقشة عدة محاور رئيسية خلال هذه الدورة تشمل تعزيز الاستثمار في الشباب والمرأة وتطوير التعليم ودعم الابتكار مؤكدة أن العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يكون في صميم الأجندة العربية.

وأشارت أبو غزالة إلى أن الأمانة العامة للجامعة العربية قامت بإعداد مجموعة من التقارير والدراسات التي ستساعد في توجيه النقاشات مشددة على أهمية أن تكون القرارات الناتجة عن هذه الدورة قابلة للتنفيذ وملموسة على أرض الواقع.

ودعت إلى أهمية الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص معتبرة أن التعاون مع هذه الجهات يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة مؤكدة أهمية مشاركة جميع الدول العربية.

وأعربت عن أملها بأن تخرج هذه الدورة بتوصيات فعالة تسهم في تعزيز العمل العربي المشترك وتضمن مستقبلا أفضل للأجيال القادمة.

ومن جهته أكد وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشؤون المالية بالبحرين يوسف الحمود أن قرار التزامن بين القمتين العربية العادية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية هدفه تعزيز فعالية العمل العربي المشترك وتحقيق التكامل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشددا على التزام بلاده بتعزيز العمل العربي المشترك.

واشار الحمود (رئيس الاجتماع) إلى أن التزامن بين عقد القمتين العادية والتنموية يأتي تفعيلا للقرار الصادر عن القمة العربية 2022 بهدف الربط والتكامل بين القمة العربية العادية والقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بما يمثل نقلة نوعية في مسار العمل العربي المشترك.

وقال إن اجتماع اليوم بمثابة محطة للتحضير للقمتين في إطار التكامل بين البعد السياسي والتنموي وهو توجه استراتيجي نأمل أن يسهم في إحداث نقلة في العمل العربي المشترك ليس فقط على مستوى القرارات بل في فعالية تنفيذ قرارات القادة العرب أيضا.

وأشاد الحمود ببالبرامج المتنوعة التي تقودها الجامعة العربية في مجال تمكين المرأة والتعليم والثقافة والشباب والرياضة ودورها الحيوي في الحفاظ على اللغة العربية والهوية العربية.

ويرأس وفد دولة الكويت خلال الاجتماع وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال النمش.

جانب من أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي